ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بين الموقف السعودي والفيتو الأميركي ودور نادي الرؤساء!

حسن حردان

شكل موقف الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لناحية توجيه الاتهام الى حزب اللّه بالإرهاب، واشتراط عودة الاستقرار للبنان بنزع سلاح المقاومة، شكل مؤشراً واضحاً لا لبس فيه على تماهي موقف المملكة مع الهدف الأميركي المُراد تحقيقه في لبنان في هذه المرحلة، كون الموقف السعودي إنّما هو يُجسّد ويُترجم السياسة الأميركية في لبنان وعموم الوطن العربي والشرق الأوسط.. ذلك أنّ السياسة السعودية إنما هي مرتبطة تماماً بالسياسة الأميركية، وليست مستقلة عنها.

والهدف الأميركي هو إخراج حزب اللّه وحلفائه من السلطة وتغيير المعادلة النيابية، في سياق خطة مدروسة، كان قد شرحها بالتفصيل السفير الأميركي السابق في لبنان جيفري فيلتمان في شهادته الشهيرة أمام الكونغرس الأميركي في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩.

ولتحقيق هذا الهدف، أقدمت واشنطن على تشديد الحصار المالي على لبنان وتفجير الاستقرار فيه وربط تسهيل الحلول للأزمة ورفع الحصار عن لبنان بإقصاء حزب اللّه وحلفائه عن السلطة التنفيذية، عبر فرض تشكيل حكومة من الاختصاصيين، يكون ولاؤهم للسياسة الأميركية، لضمان تنفيذ خطة إنجاز انقلاب سياسي في لبنان على غرار انقلاب ٢٠٠٥ للسيطرة على السلطة وتحقيق الأهداف الأميركية التي تنسجم أيضاً مع الأهداف الصهيونية وهي:

فرض الهيمنة الأميركية على لبنان وإخضاعه بالكامل لتوجهات الولايات المتحدة، وإنهاء وجود المقاومة ونزع سلاحها، وتأمين أمن الكيان الصهيوني، وفرض اتفاق لترسيم الحدود البحرية والبرية بين لبنان وفلسطين المحتلة يحقق لكيان العدو أطماعه في ثروات لبنان النفطية والغازية والمائية، وصولاً إلى فرض خطة القرن لتصفية القضية الفلسطينية، والتي لا يمكن أن تفرض طالما هناك مقاومة تملك القدرات والإمكانيات الردعية وتشكل جزءاً من محور مقاوم يعيق تعويم مشروع الهيمنة الأميركي.

لذلك فإنّ طرح موضوع المداورة في حقيبة وزارة المالية، ومن ثم إعلان رئيس الحكومة السابق سعد الحريري اقتراح أن يسمّي الرئيس المكلف مصطفى أديب وزير شيعياً مستقلاً، إنما يضمر محاولة تمرير الخطة الانقلابية الأميركية السعودية الأشمل، والتي تقتضي قلب المعادلة في لبنان عبر تغيير قواعد اللعبة السياسية وفرض آليات جديدة لتشكيل الحكومة، يتولى نادي رؤساء الحكومات السابقون التحكم فيها من خلال إظهاره في صورة، أولاً، من يسمّي الرئيس المكلف، وثانياً، من يشكل معه الحكومة من دون أيّ مشاركة من الكتل النيابية ورئيس الجمهورية، وأنّ المطلوب ألا يعترض أحد على ذلك، والقبول بالتشكيلة الحكومية والطريقة المبتكرة في تأليفها، وإلا تكونوا، (أيّ الكتل

النيابية التي تمثل الأكثرية)، تعرقلون المبادرة الفرنسية، وتقفون عقبة في طريق إنقاذ البلاد من الكارثة الاقتصادية والمالية إلخ.

والرهان في محاولة تمرير هذه الخطة من قبل نادي الرؤساء، إنما على.

أولاً، إحداث شرخ في العلاقة بين التيار الوطني الحر وحزب اللّه وصولاً الى تفكيكه.. من خلال محاولات فريق المستقبل والقوات اللبنانية، التصويب بشكل مستمر على هذا التحالف بتحميله مسؤولية الأزمة من جهة، وتغذية التناقضات والخلافات والعمل على تأليب قواعد الطرفين ضدّ بعضهما البعض من خلال إثارة الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانياً، إطلاق مناورات مستمرة مفخخة لوضع تحالف حزب اللّه ـ أمل في وضع حرج فإذا قبل يكون قد وقع في فخ الموافقة على ولادة حكومة انقلابية يسمّيها، من ألِفها إلى يائها، الرئيس المكلف مصطفى أديب ومن ورائه نادي رؤساء الحكومات السابقين، أما إذا رفض التحالف فإنه يجري اتهامه بالعرقلة ويُحمّل المسؤولية عن تعطيل تشكيل الحكومة.

ثالثاً، ممارسة الضغط الاستثنائي على التيار الوطني عبر

١ ـ استغلال المبادرة الفرنسية التي تلقى قبولاً وترحيباً عاماً، لا سيما في الوسط المسيحي، انطلاقاً من الارتباط الثقافي والعلاقات المصلحية الاقتصادية مع الغرب.

٢ ـ الضغط الأميركي بسلاح العقوبات، والذي رفع الأميركي من منسوب التهديد به لقيادات في التيار الوطني وفي المقدمة الوزير جبران باسيل، إذا ما وقف ضدّ تشكيل حكومة يختارها أديب.. وكانت العقوبات على الوزيرين السابقين، علي حسن خليل ويوسف فنيانوس، في سياق هذه الخطة الأميركية لإرهاب حلفاء حزب اللّه ودفعهم إلى الرضوخ للمطلب الأميركي القاضي بفرض تشكيل حكومة تكنوقراط أميركية الهوى. تكون الأداة لتمرير جملة الأهداف المُراد تحقيقها في لبنان

٣ ـ ممارسة الضغوط من قبل بكركي على الرئيس ميشال عون، لمنعه من الاعتراض على تشكيل حكومة، منزلة عليه بالبراشوت، وبالتالي دفعه الى التخلي عن ممارسة صلاحياته الدستورية التي تضمن له الحق بالمشاركة في تأليف الحكومة مع الرئيس المكلف.

انطلاقاً مما تقدّم، باتت الصورة واضحة، مهما جرى تمويهها، وهي الضغط بكلّ الوسائل لفكّ عرى التحالف بين التيار الوطني الحر وحزب اللّه، وفرض تشكيل حكومة اللون الأميركي.. واقتراح الرئيس الحريري بأن يسمّي أديب وزيراً مستقلاً للمالية من الطائفة الشيعية، لا يخرج عن هذا السياق، وهو مناورة حيكت في مطبخ نادي رؤساء الحكومات السابقين، لتعلن باسم الحريري لضمان خطة الرجعة في حال فشلت محاولة تمريرها، والرئيس فؤاد السنيورة يتقن حياكة مثل هذه المناورات المفخخة، التي جرى تصويرها على أنها تنازل كبير في حين هي بالجوهر تريد دسّ السمّ في العسل، لتمرير حكومة يختار كلّ وزرائها نادي الرؤساء.. وفي الحالتين هي خروج على دستور الطائف الذي يحدّد بوضوح كيفية تشكيل الحكومة على أسس التمثيل البرلماني والطائفي والميثاقي.. كما يحدّد دور رئيس الجمهورية في المشاركة في عملية تأليف الحكومة مع الرئيس المكلف

من هنا فإنّ المهمة الملحة الملقاة على عاتق تحالف حزب اللّه والتيار الوطني الحر إنما هي

١ ـ التنبّه لخطورة المخطط الذي يستهدف النيل من تحالفهما، وإقصائهما عن السلطة وإضعاف تمثيلهما الشعبي والوطني.. وإعلان التمسك، أكثر من أيّ وقت مضى، بهذا التحالف، (وهو ما أكد عليه بالأمس الوزير باسيل)، والعمل على تحصينه والتصدي بخطة موحدة بالتنسيق مع كلّ القوى الوطنية، لمنع الانقلاب على قواعد دستور الطائف التي تضمن مشاركة الكتل النيابية وفق أحجامها التمثيلية، وعلى أسس التمثيل الطائفي والحفاظ على الميثاقية.. ريثما يتمّ تطبيق البنود الإصلاحية في اتفاق الطائف، لإلغاء الطائفية السياسية المنصوص عليها في المادتين ٩٥ و٢٢ من الدستور.

٢ ـ الامتناع عن إطلاق أيّ تصريحات علنية حول مسائل الخلاف، والتركيز على أهمية القضايا المشتركة التي قام عليها التحالف، لا سيما في هذه المرحلة التي يستهدف فيها هذا التحالف بسهام أميركية مسمومة، وبسهام خصوم الداخل، الذين يراهنون على تفكيك التحالف لتحقيق ما يطمحون إليه من العودة إلى فرض هيمنتهم على السلطة، وإضعاف شعبية وتمثيل التيار الوطني الحر في الشارع المسيحي باعتبار ذلك مقدمة أيضاً لمحاصرة حزب اللّه المقاوم.. وهو ما يشكل أيضاً هدفاً مركزياً لرئيس حزب القوات سمير جعجع، الذي باتت تتمحور معظم مواقفه حول كيفية تحقيق هذا الهدف الذي يعتبره هو الأساس في نجاح أو فشل الخطة الأميركية الانقلابية للإمساك بناصية القرار السياسي في لبنان وقلب المعادلة النيابية.

الخبير الأمني وفيق السامرائي والمعلومات الخطيره

***معلومات خطرة بشأن احداث البصرة وباقي المحافظات .. هام وخطير ...وهذا ماكنا نحذر منه (المظاهرات)...شعب مظلوم وظالم نفسه....**

***نقل المعركة الى المحافظات الشيعية**

المعلومات التي وردتنا:

وردت معلومات بوجود معسكرات في تركيا تستقطب اتباع الحركات المنحرفة لغرض تدريبهم وتوجيههم لفتح معركة داخل المناطق الجنوبية،والعمل على اهداف مرحلية منها استهداف قيادات دينية وسياسية والاستمرار بتأجيج الشارع من خلال المظاهرات واستغلال الاسباب الداعية لذلك.

• من القيادات المشرفة على هذا الملف:

١- اللواء (زياد العجيلي) / ويسمى ايضا (زياد الموسوي) وكان ضابط أمن في البصرة ثم العمارة في الثمانينيات ولديه علاقات واسعة في تلك المناطق.

٢- محمد رجب الحدوشي/ كان من معاوني حسين كامل ويأتي بعده بالدرجة الثانية.

٣- احمد رشيد.

٤- لواء فاضل الحيالي.

٥- أبو حمد العربي/ وهو من المخابرات القطرية.

٦- لواء اعيال/ قائد فدائيي صدام سابقا وأحد قادة الحرس الجمهوري.

٧- مجموعة من المسؤولين السعودين والأتراك.

• المعسكرات ذات الثقل الرئيسي في (جنوه/ تل ابيض/ درنه/ يلوه / اسباركة).

• يوم الاستهداف أسموه (صرخة الحق).

• سيكون التركيز على البصرة والناصرية.

رؤية القيادات اعلاه لهذا المشروع كالتالي:

١) تم الاتفاق بين قيادة البعث والسنة المتشددين القاعدة وداعش على عدة مبادئ، منها ان هناك عدو مشترك وهو الشيعة بالإضافة الى الطمع بالحكم.

٢) العمل قائم منذ سنتين في التحضير للمعركة وأن نقلها الى الوسط والجنوب مكمل للعمل وسيطلق على هذا الحراك اسم المعركة الكبرى وتكون على مرحلتين الاولى معركة تسمى صرخة الحق والثانية صرخة الامام.

٣) وجود أعداد كبيرة من القيادات تتحرك بين السعودية وقطر وتركيا ويستلمون دعماً غير محدوداً من هذه الدول.

٤) مايدور حاليا من اضطراب في المحافظات الشيعية هو ليس مظاهرات على خدمات او غيرها بل هو حراك ضمن المخطط وهو يشبه ساحات الاعتصام التي جرت قبل احتلال داعش لثلث العراق ولكن بآلية اخرى.

٥) سوف تبقى المظاهرات في الوسط والجنوب ويستمر تاجيج الوضع وحشد الناس ضد الحكومة الموجودة حاليا ومن ثم تتحول الى اعتصامات ثم الى تفجير الوضع وهذا يطلق عليه المعركة الكبرى ويرافقها عملية انشقاق في وزارة الدفاع .

٦) ان البرنامج والخطة القادمة بهذا الخصوص تتمثل بشكل جوهري بانسحاب داعش بكل أصنافه العرب والعراقيين والأجانب الى وادي حوران، ونقل المعركة الى وسط وجنوب العراق.

٧) في خطة ما بعد المظاهرات والاعتصامات يتم تفجير الوضع بشكل مفاجئ من حيث المكان والزمان ويبدأ القتال في اكثر من ٤ محافظات ، مباشرة يتم دخول الدواعش الى مدينة الحلة وكربلاء من مناطق النخيب وشمال بابل وبعدها تعلن وزارة الدفاع مسؤوليتها عن حماية بغداد التي ستكون خارج مساحة المعركة عندها تسلم بغداد بدون معارك بالإضافة الى ان هناك حديث عن وجود خطة سرية لكنها غير معروفة في الوقت الحالي.

معطيات اخرى:

- الأيام أو الأشهر القادمة سيتم تغيير اسم داعش الى اسم اخر.
- هناك بأن الخالصية هدف من الاهداف التي يتم استقطابها.
- هناك عمليات نقل سلاح من تركيا في البرادات وغيرها من مواد وعن طريق الموانئ ايضا.

و هناك معلومات كثيرة منها ما تم نشره ومنها لم يتم وان التعاون على ارسال ونشر هكذا معلومات ولمجموعات معينة يمكنها ايصالها الى ذوي الاختصاص كما إن النشر. بحد ذاته هو عمل استباقي يقتل الخطة في مهدها واذا لم تقتل فالنشر سيؤدي دور التثقيف وهو بحد ذاته تسقيط للخطة.

كيف يخرج لبنان من الفوضى المتعدّدة المحاور؟

العميد د. أمين محمد حطيط

لم يشهد لبنان حالاً من الفوضى المتعددة المحاور والمجالات كما هو حاله اليوم. فالفوضى قائمة في السياسة عبر الخروج عن الدستور والميثاق والأعراف الدستورية، والفوضى قائمة في النقد والاقتصاد

عبر تقلب الأسعار التي لا قاعدة ولا سلطة تضبطها، كما وعبر قيمة النقد الوطني الذي لم يعرف يوماً في تاريخ لبنان وضعاً يشبهه حيث الليرة بالنسبة للدولار أربعة أو خمسة أسعار، والفوضى قائمة في المجال المعيشي الى حد يكاد يلامس فقدان السيطرة، أما فوضى الإدارة والقضاء فحدّث ولا حرج، وقد يكون القطاع العسكري والأمني الوحيد تقريباً الذي ما زال ممسكاً بأموره ومهمّاته يحصّنها ويمارسها بعيداً عن الفوضى التي يُراد له أن يدخل فيها.

هذا في الإجمال أما في التفاصيل والتي نبدأها بالأهم أي بالفوضى الدستورية والسياسية، فإنّ مدخلها قائم في الخلط من حيث قوة الإلزام بين النص والميثاق والعرف، ثم تقدّم من ينبري من غير علم او اختصاص لتفسير نص دستوريّ أو تقييم ميثاق وطني او طرح عرف سياسي. وبالمناسبة نقول إن النص الدستوري هو ما ورد حرفياً بكلمات تضمّنتها مخطوطة الدستور التي أقرها مجلس النواب وأصدرها رئيس الجمهورية، ولهذا النص القوة الإلزامية المطلقة التي تجعل من الخروج عليه خرقاً للدستور يعاقب عليه جزائياً وجنائياً وسياسياً، أما الميثاق فهو ما توافق عليه ممثلو المكوّنات الوطنية وأبدوا إرادة صريحة واضحة بالقبول به والعمل بمقتضاه، وللميثاق قوة إلزام تلي قوة النص مباشرة لكن الخروج عنه لا يرتب المسؤولية الجزائية بل يثير المسؤولية السياسية. اما العرف فهو أدنى مرتبة من النص والميثاق، وتشكله يمرّ عبر مراحل يبدأ بالممارسة لأول مرة ثم يتكرّر ويسكت عنه ثم يصبح عادة ويقبل به ثم ينقلب الى عرف عندما يتحوّل في ذهن الجميع الى قاعدة يسلّمون بأنها باتت ملزمة. والعرف لا يعدّل الميثاق والميثاق لا يعدّل النص.

ومن الأمثلة التطبيقيّة على الفوضى التي تنهش لبنان اليوم ما هو قائم لجهة العمل بنص المادة ٩٥ من الدستور حيث تنص على كيفية تولي الوزارة وتولي الوظائف العامة من الفئة الأولى. وهي واضحة في أمرين: الأول فرض المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في وظائف الوزارة والفئة الأولى، والثاني عدم تخصيص وزارة او وظيفة الطائفة معينة بشكل ثابت ونهائي، لكنه في الميثاق وزعت الرئاسات الثلاث على الطوائف الكبرى، وبالتالي يعتبر هذا التوزيع مخالفاً للدستور، وفي العرف ثبتت وظائف من الفئة الأولى لا بل من الثانية والثالثة والرابعة أحياناً ثبتت لطوائف وباتت لا تمسّ تحت طائلة الانفجار الوطني المدمّر وهو مخالف للدستور أيضاً.

فالعمل بالدستور والأخذ به يجب ان يخضع للقواعد ووحدة المعيار التطبيقي، فأما ان نلتزم بقوة النص الإلزامية كما هي القواعد العامة ولا يكون للميثاق أو للعرف دور في التعديل او نعدّله كما استقام التطبيق في عرف أو ميثاق ومن شاء تعديل النص فليذهب الى الآلية الدستورية ويستحصل على النص الذي يرغب به ان استطاع، وان لم يستطع فلينحني امام النص ويعمل به كما هو قائم. اما الانتقائية او تعدد المعايير فهي خرق لمبدأ المساواة وإخلال بالانتظام العام.

واذا شئنا ان نجري تصنيفاً للمراكز والوظائف العامة نجد أن تولي جميع المراكز الأساسية في الدولة من دون استثناء من سياسية وإدارية وقضائية وعسكرية وامنية خاضع لميثاق او عرف ومخالف للنص لجهة رفض تخصيص أيّ منصب لطائفة، وعلى سبيل المثال نذكر بوظائف عدة فقط لأن اللائحة تطول لو شئنا تعداداً حصرياً نذكر بان للموارنة قيادة الجيش وحاكمية مصرف لبنان ورئاسة مجلس القضاء الأعلى وللسنة المديرية العامة للأمن الداخلي ومجلس الخدمة المدنية ومجلس الإنماء والإعمار وللشيعة الأمن العام والجامعة اللبنانية والضمان الاجتماعي إلخ.

اما في ما خصّ وزارة المالية المتنازع عليها اليوم فقد جرى في مؤتمر الطائف كما تسرّب من أروقته او محاضر النقاش، ان المؤتمرين انقسموا في البدء حول تخصيصها للشيعة الذين طالبوا بها ليكون لهم توقيع يؤكد شراكتهم في السلطة التنفيذية خاصة المراسيم التي لا تستوجب قراراً من مجلس الوزراء وتفرض إنفاقاً مالياً، وكان الطرح بخلفية وضع حدّ للثنائية المارونية السنية التي حكمت لبنان في ظلّ المارونية السياسية منذ إنشاء لبنان واستقلاله. وكانت مطالبة الشيعة بوزارة المالية اذن بخلفية المشاركة في السلطة وليس بخلفية الحصول على حقيبة سيادية كما يقولون، وبالتالي إنّ تصنيفها لا يخضع لعنوان الوظائف والوزارات بمقدار ما يخضع لعنوان السلطات الدستورية، خاصة التنفيذية، وقد أخذ مؤتمر الطائف بهذا المنطق والتصنيف وأقرّ الموقع للشيعة، وبالتالي تشكل ميثاق لم يرتق الى مستوى النص بل اكتفي به شفهياً توافقياً كما هو حال الرئاسات الثلاث وعمل به مباشرة في الحكومات الثلاث الأولى بعد الطائف.

ولا ننكر بانّ هذا التوافق يصطدم بصريح النص الوارد في المادة ٩٥ من الدستور، ويجعل الوضع مطابقاً للمخالفات الواقعة على الدستور عامة في تطبيق المادة ٩٥ على الرئاسات والوظائف كلها، ما يجعل الحلّ السليم هنا واحداً من أمرين: اما أن يعمل بالنص كلياً وهنا لا يبقى لطائفة مركز أو موقع تتشبّث به وتعتبره ملكاً لها. وهذا هو الحلّ الوطني او نجعل العرف والميثاق فوق النص الصريح خلافاً للقواعد العامة ونبقي الأمر على حاله في كلّ المواقع وتكون وزارة المالية منها ويعمل بالميثاق حولها.

مع التذكير بأنّ تخصيص المالية للشيعة عمل ميثاقي لا يمكن إلغاؤه الا بإرادة الجميع، فكما تشكل الميثاق بإرادة جماعية فإنه لا يلغى إلا بالإجماع ذاته، الأمر غير المتحقق في هذا الإطار، أما القول بأنّ أحد ممثلي الشيعة تنازل عنها لمدة من الزمن فإنّ هذا التنازل لا يلزم الآخرين طالما أنهم لم يفوّضوه بالأمر ثم انّ التنازل كان يومها مقابل إقامة ثلاثية حاكمة تضمن مشاركة الشيعة في السلطة التنفيذية وهي ثلاثية مخالفة للدستور أيضاً (ترويكا عهد الهراوي بضمانة سورية)، وهي الثلاثية التي سقطت بعد تغيّر الظروف.

وعليه نرى انّ حسم الفوضى السياسية الدستورية هو المدخل لإقامة الحكومة التي تمارس السلطة الفعلية والتي بإمكانها ان تحسم الفوضى في الشؤون الأخرى، اما زيادة الفوضى وتعقيدها ببدع وأعراف جديدة فإنّ من شأنها تسعير الخلافات وتعطيل السلطة، ولهذا ترفض هنا كلّ محاولات فرض أعراف جديدة على تكوين السلطة وتشكيل الحكومة أعراف أقلّ ما يُقال فيها إنها السمّ الذي يراد للبنان ان يتجرّعه.

فكفى تطاولاً على الدستور وعلى صلاحيات هذه او تلك من المؤسسات الدستورية وحقوق هذا او ذاك من المكونات الوطنية السياسية او محاولات الاستئثار الحصري بالسلطة. نقول هذا رغم علمنا بان اجتثاث الفوضى السياسية والدستورية بشكل حاسم ونهائي لا يمكن أن ينجز الا من خلال مؤتمر وطني يفضي الى توافق يؤدي الى ترشيق النظام وتثبيت الأحكام في دستور يستغني عن الأعراف والمواثيق ليكون نظام المواطنة والمواطن ويسقط نظام الطائفة والطائفية، وحتى ذاك الحين يجب ان تعتمد وحدة المعايير في تطبيق النصوص وتخطيها عرفاً أو ميثاقاً.